



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



لجنة المالية

الدورة السادسة والستون بعد المائة

روما، 27 – 31 مارس/آذار 2017

لجنة المراجعة في منظمة الأغذية والزراعة – التقرير السنوي للمدير العام
عن سنة 2016

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد **Versak Liengsiriwat**

عضو في لجنة المراجعة

الهاتف: +3906 5705 4884



ms520

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛

وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.

ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

موجز وتعليقات المدير العام

- ◀ يسرّ المدير العام أن يقدم للجنة المالية التقرير السنوي للجنة المراجعة (اللجنة) لعام 2016 الذي رُفِع إلى المدير العام، مع تعليقات المدير العام، كما تنص عليه اختصاصات لجنة المراجعة (MS 146 – App. C). وتتطلب الاختصاصات أيضاً بأن يُدعى رئيس اللجنة، أو أي عضو آخر فيها، كما تقرره اللجنة، إلى تقديم التقرير السنوي إلى لجنة المالية.
- ◀ تقرّر اللجنة بالتقدم المحرز في تعزيز ترتيبات الحوكمة وعلى وجه الخصوص، ترحب اللجنة بإطار الرقابة الداخلية المستند إلى النموذج الذي وضعته لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريداوي، والذي صدر وتمت الموافقة عليه في أبريل/نيسان 2016.
- ◀ وتبدي اللجنة قلقها إزاء جوانب الضعف في اللهجة على المستويات العليا، وعلى وجه الخصوص، عدم وجود رسائل على نطاق المنظمة عن سياسة عدم التسامح في الفاو في ما يختص بالغش والفساد. وتوصي لجنة المراجعة بمراجعة دمج وظيفتي المسؤول عن الشؤون الأخلاقية وأمين المظالم، وهما وظيفتان بمسؤوليات مختلفة، وتتطلبان مهارات مختلفة، وتعتمدان على معايير مختلفة.
- ◀ ويخلص التقرير إلى استنتاج إيجابي بشأن عمل مكتب المفتش العام وتنسيقه مع مهام الرقابة الأخرى. وفي حين أن اللجنة تشير إلى عدم وجود معوقات أمام استقلالية عمليات مكتب المفتش العام في عام 2016، فإنها توصي بتعزيز مفهوم الاستقلالية مع تحسين منصب الموظف المسؤول وترتيبات السفر.
- ◀ وتأخذ اللجنة علماً بإجراءات المتابعة التي اتخذتها إدارة المنظمة بشأن توصيات المراجعة على المستويين الداخلي والخارجي، وتشجع على مواصلة الجهود المبذولة لتقليص الوقت اللازم لإغلاق التوصيات. ويتفق المدير العام مع توصيات التقرير. وسيُقدم إلى اللجنة المالية في دورتها القادمة تحديث الإدارة الخاص بالإجراءات العالية المخاطر المتعلقة منذ أمد طويل.

تعليقات المدير العام

- ◀ يعبرّ المدير العام عن تقديره للمشورة التي وفرتها لجنة المراجعة، في التقرير السنوي وأثناء اجتماعاتها خلال السنة، في مجالات اختصاصها. وتقرير الحالة الصادر عن الإدارة بشأن توصيات لجنة المراجعة في تقريرها لعام 2015 يرد في الملحق 3. وفي ما يتعلق بالتوصيات الخاصة الواردة في التقرير السنوي لعام 2016، يتفق معها المدير العام ويقدم التعليقات التالية:
- ◀ سيشهد إطار الرقابة الداخلية في المنظمة تحسينات كبيرة في عام 2017. وسيتم استكمال سجل المخاطر على نطاق المنظمة بتفاصيل أكبر عن المخاطر بحسب المجالات الكبرى. وسيدعم ذلك رسائل التمثيل التي ستعدها الإدارة لمرافقة الكشوف المالية في عام 2017، ولدعم بياني السنوي عن الرقابة الداخلية.

- ◀ وتواصل المنظمة التزامها بسياسة عدم التسامح في ما يتعلق بالغش. وقد عينت وصياً على السياسة ضد الغش والممارسات الفاسدة الأخرى، وسأكلفه بإعداد جميع الاتصالات اللازمة على نطاق المنظمة بشأن منع الغش والفساد. وسيتم تشغيل لجنة العقوبات على الموردين بشكل كامل من جديد في عام 2017، وسوف ترفع التقارير عن تقدمها إلى لجنة المراجعة.
- ◀ وسوف تولي الإدارة ومكتب المفتش العام الانتباه الكامل في الأشهر المقبلة لملء الشواغر الحالية في منصب المراجع، بهدف الإبلاغ عن تنفيذ توصية اللجنة في الفصل الثالث من عام 2017.

التوجيهات المطلوبة من لجنة المالية

- ◀ إن لجنة المالية مدعوة إلى أخذ العلم بالتقرير السنوي للجنة المراجعة للمنظمة لعام 2016.

مسودة المشورة

- ◀ أخذت لجنة المالية علماً بالتقرير السنوي للجنة المراجعة في المنظمة لعام 2016:
- ◀ وأقرت بالدور الهام الذي تضطلع به لجنة المراجعة في المنظمة في توفير ضمانات مستقلة ومشورة في مجالات ولايتها بموجب اختصاصاتها؛
- ◀ ورحبت بالتقرير، الذي تضمن استنتاجات إيجابية بشأن عمل مكتب المفتش العام والمشورة ذات الصلة في ما يتعلق بنظام المنظمة للرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر والحوكمة؛
- ◀ وأعربت عن رضاها حيال المشورة التي قدمتها لجنة المراجعة في المنظمة، في مجالات اختصاصاتها؛
- ◀ ورحبت بموافقة المدير العام على التوصيات المقدمة في التقرير، وأعدت التأكيد على تشجيعها المدير العام ولجنة المراجعة على الاجتماع على أساس سنوي على الأقل، للتأكيد على أهمية دورها والمشورة المقدمة؛
- ◀ وتطلعت إلى تقرير حالة آخر تقدمه الإدارة بشأن توصيات لجنة المراجعة خلال الدورة العادية التالية للجنة المالية في خريف عام 2017.

أولاً - مقدمة

1- تقوم لجنة المراجعة في المنظمة (اللجنة)، بصفتها جهازاً استشارياً مستقلاً من الخبراء، بتقديم يد العون إلى المدير العام لأداء مسؤولياته المتعلقة بالرقابة والحوكمة. كما تساعده على ضمان حصوله على ضمانات مستقلة وموضوعية حول فعالية وظائف المراجعة الداخلية والتفتيش والتحقيق والشؤون الأخلاقية وتسدي المشورة بشأن نظام المراقبة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة. وهي تنجز ذلك، ضمن جملة أمور أخرى، من خلال النظر في عمل مكتب المفتش العام، ووظائف الرقابة الأخرى التي تقوم بها المنظمة (التقييم والمراجعة الخارجية) وإجراءات الإدارة بشأن توصيات مكتب المفتش العام وتقارير التفتيش.

2- وطبقاً لاختصاصات اللجنة (الملحق 2)، على المدير العام أن يحيل نسخة من التقرير السنوي للجنة إلى لجنة المالية، مشفوعةً بتعليقاته عليه، إن وُجدت.

3- ويوفّر هذا التقرير السنوي الرابع عشر للجنة المراجعة لمحةً عامة عن مناقشاتها وتوصياتها خلال عام 2016. وقد اجتمعت اللجنة ثلاث مرات في عام 2016.

4- ويرد تشكيل اللجنة خلال عام 2016 في الملحق 1.

ثانياً - عمل اللجنة

5- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمعت اللجنة في مارس/آذار، ويوليو/تموز ونوفمبر/تشرين الثاني 2016 في المقر الرئيسي للمنظمة، لمدة يومين في كل مرة. وتمت المحافظة على عضوية جزئية للجنة طوال السنة، بما أن هناك منصباً واحداً ظلّ شاغراً حتى تم الاتفاق على العضو الجديد في ديسمبر/كانون الأول 2016 من قبل المجلس، بناءً على توصية من المدير العام ولجنة المالية. وتم انتخاب السيدة Lesetedi في ديسمبر/كانون الأول 2015 لتشغل منصب الرئيس بدءاً من عام 2016.

6- وتعرب اللجنة عن تقديرها لمكتب المفتش العام لخدمات الأمانة الفعالة المقدمة خلال السنة، دعماً للاجتماعات المقررة وبين الدورات.

7- ويسرّ اللجنة الإبلاغ عن التزام جيد متواصل مع المراجع الخارجي وأمين المظالم/مسؤول الشؤون الأخلاقية. كما أُطلعت اللجنة على خطط المراجعة الخارجية وخطط مكتب الأخلاقيات، وما أُحرز من تقدّم ونتائج، شخصياً أو عن طريق التقارير، في اجتماعاتها.

8- وللمساعدة في الإحاطة بهذا العمل، تلقت اللجنة تحديثات منتظمة بشأن التطورات التنظيمية ومنظور الإدارة من نائب المدير العام - مدير العمليات أو المناوب عنه، وأعضاء آخرين في الإدارة العليا، في كل اجتماع. ولم يكن المدير العام قادراً على لقاء اللجنة.

9- وفي حين حدّدت بعض المجالات التي تستدعي مزيداً من الاهتمام من جانب اللجنة، خلصت إلى أنها نهضت بواجباتها وفقاً لاختصاصاتها الحالية. وبناءً على التوصيات الواردة في الاستعراض الذي أجره مكتب المفتش العام لضمان جودة المراجعة الداخلية (في أواخر عام 2015)، أعدت اللجنة بالتعاون مع الأمانة نص الاختصاصات المنقحة. ورفعت الوثيقة إلى الاجتماع 166 للجنة المالية لاعتمادها.

ثالثاً - الرسائل والاستنتاجات الرئيسية من عمل اللجنة عام 2016

10- يرد أدناه موجز الرسائل والاستنتاجات الرئيسية من عمل اللجنة عام 2016، كما يجري تفصيلها في أجزاء أخرى من هذا التقرير المنظم وفقاً لأربعة مجالات رئيسية واسعة محدّدة في اختصاصاتها:

- ترقّرت اللجنة بالتقدم المحرز في تعزيز ترتيبات الحوكمة وعلى وجه الخصوص، ترحب اللجنة بإطار الرقابة الداخلية المستند إلى النموذج الذي وضعته لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريداوي، الذي صدر وتمت الموافقة عليه في أبريل/نيسان 2016.
- وتبدي اللجنة قلقها إزاء ضعف اللهجة المستخدمة على المستويات العليا، وعلى وجه الخصوص، عدم وجود رسائل على نطاق المنظمة عن سياسة عدم التسامح في الفاو في ما يختص بالغش والفساد.
- وحثت اللجنة إدارة المنظمة على إعطاء الأولوية لتحسين الضوابط الداخلية، بما في ذلك رصد مالي أقوى، لفرض المساءلة على الإفراط في الإنفاق على المشاريع ومنعه، والمتابعة العمل مع الجهات المانحة بشأن الامتثال مع أحكام اتفاقات المنح.
- وفي حين أن اللجنة تشير إلى عدم وجود معوقات أمام استقلالية عمليات مكتب المفتش العام في عام 2016، فإنها توصي بتعزيز مفهوم الاستقلال مع تحسين منصب الموظف المسؤول وترتيبات السفر.
- وأشارت اللجنة أن التوصيات العالقة منذ وقت طويل والمتصلة بالمخاطر العالية، والتي تأكد أنها ما زالت ذات صلة، لم تُنفذ بشكل كامل بعد. وتشجع اللجنة على إغلاق هذه التوصيات بأسرع وقت ممكن، وبصورة عامة على مواصلة الجهود من أجل تقليص الوقت لإغلاق توصيات المراجعة الداخلية.
- تشجع اللجنة على مواصلة تطوير إدارة المخاطر المؤسسية على نحو أكبر في المنظمة، التي رغم التقدم المحرز في عام 2016 بالنسبة إلى وضع نظرة مؤسسية للمخاطر كما تلاحظها سياسة إدارة المخاطر المؤسسية، لا تزال عند مستوى منخفض من النضج.
- وبالإشارة إلى الأهمية النسبية لأنشطة المنظمة الموكلة إلى الموارد البشرية من غير الموظفين، فمن الأهمية بمكان أن تنفذ المنظمة التدريب الخاص بالمبادئ الأخلاقية للموظفين والأفراد من غير الموظفين على حد سواء.
- وتعرب اللجنة عن قلقها لكون لجنة العقوبات على الموردين لم تكن تعمل خلال النصف الثاني من عام 2016، نظراً إلى زيادة تفويض المسؤوليات للمكاتب الميدانية وإلى المجموعة المتنامية من المشاريع التي تتطلب مشتريات كبيرة ميدانية، وأن الشركاء المنفذين والمتعاقدين يساهمون في جزء كبير في تنفيذ البرامج.
- وتشير اللجنة أن دمج وظيفتي المسؤول عن الشؤون الأخلاقية وأمين المظالم ليس من أفضل الممارسات، ويخلق تضاربات كامنة في المصالح.

- وقد صدر، في أوائل عام 2017، تحديث للخطوط التوجيهية بشأن التحقيقات الإدارية الداخلية، وسيجري بذلك إفعال التوصيات العالقة من الاستعراض الخارجي لعام 2013 لوظائف التفتيش في مكتب المفتش العام.
- وترى اللجنة أن مكتب المفتش العام يقدم خدماته بصورة مناسبة وفعالة، بما في ذلك تنفيذ برنامج لضمان تحسين الجودة.
- واستمرت الشواغر في مكتب المفتش العام طيلة عام 2016. وفي ظلّ ترحيل الشواغر في الوظائف المهنية وتوقع مزيد من الشواغر في النصف الأول من عام 2017، توصي اللجنة بأن تحرص الإدارة على ملء الشواغر في مكتب المفتش العام على وجه السرعة. وسوف تواصل اللجنة رصد هذه المسألة عام 2017.
- وفي ما يتعلق بالتزامات التغطية الطبية ما بعد الخدمة في المنظمة، أشارت اللجنة إلى أنها لا تزال تشعر بالقلق من أنه لم يتم العثور على حلّ دائم ضمن منظومة الأمم المتحدة.

رابعاً - سياسات المحاسبة والتقارير المالية

ألف - تنفيذ الكشوفات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

11- خلال عام 2016، استعرضت اللجنة الجهود المستمرة للمنظمة بشأن كيفية دعم تنفيذ الكشوفات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية من قبل برنامج الموارد المؤسسية. وتلقت اللجنة معلومات في كلّ من اجتماعاتها المنعقدة خلال العام عن هذا الشأن من مدير المالية، ورئيس شعبة تكنولوجيا المعلومات، وأيضاً المفتش العام والمراجع الخارجي. وقد وفّرت اجتماعات اللجنة فرصةً للمنظمة لإحراز تقدم منهجي على صعيد تنفيذ برنامج الموارد المؤسسية، وعن حالة الإجراءات المتصلة بالمخاطر المحددة، والتوصيات من وظائف المراقبة. كما توقّرت للجنة فرصة استعراض مسودة الكشوفات المالية لعام 2015، ولم تكن بحاجة إلى تقديم أي اقتراحات جوهرية بشأنها. ورخّبت بالانتهاء منها مع رأي قاطع لمراجع خارجي.

12- وشجعت اللجنة إدارة المنظمة على إعطاء الأولوية لتحسين الضوابط الداخلية، بما في ذلك رصد مالي أقوى، لمنع الإفراط في الإنفاق على المشاريع وفرض المساءلة حيال ذلك، وأيضاً حيال عدم الامتثال لأحكام اتفاقيات المنح الذي يؤدي إلى رفض الدفع من قبل الجهات المانحة. كما أشارت اللجنة إلى الحجم المرتفع للمبالغ المستحقة الدفع لفترات طويلة جداً من الزمن، بما في ذلك مساهمات الحكومات النقدية المستحقة، وسلفيات الموظفين والمنح المستحقة، ودعت الإدارة إلى معالجة مسألة تحصيل هذه المستحقات. وسلطت اللجنة الضوء على قلقها إزاء المسألة العالقة للالتزامات ما بعد الخدمة (الاستمرارية).

باء - وظائف الخزنة والاستثمار

13- وأعربت اللجنة عن ارتياحها لملاحظة أن مكتب المفتش العام قد استكمل استعراضه لمخاطر الخزنة ومراجعة وظيفة الاستثمار، بناء على توصية من اللجنة. وتشجع اللجنة الإدارة على تنفيذ التوصيات الصادرة عن عملية الاستعراض، ولاسيما فيما يتعلق بالمجالات المحددة في إدارة الخزنة المعرضة للمخاطر المرتفعة، والمتعلقة بالطرف المقابل، والعملات الأجنبية، وتجديد موارد حسابات السلف، ورصد المخاطر من خلال المكاتب الميدانية للمنظمة. وفي ما يتعلق بإدارة الاستثمارات، تدعو اللجنة الإدارة إلى تنفيذ الإجراءات المتفق عليها بشأن مراجعة العقود مع مديري الصناديق، وأيضاً فيما يتعلق باختيارهم.

خامساً - الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

ألف - توصيات المراجعة الداخلية

14- عبّرت اللجنة عن تقديرها للجهود المتواصلة التي تبذلها المنظمة للتشديد على المساءلة من أجل تنفيذ توصيات المراجعة المتفق عليها بشأن الإجراءات في الوقت الملائم لإدارة المخاطر والفرص في المنظمة على نحو أفضل. وفي ما يتعلق بتوصيات المراجعة الداخلية التي يقدمها مكتب المفتش العام، وفي حين ما زالت تظهر بعض الاختلافات من سنة إلى أخرى في معدلات التنفيذ الإجمالية، تشير اللجنة إلى أن الإدارة حققت تقدماً تجميعياً بلغ بحلول نهاية عام 2016 نسبة 83 في المائة كنتيجة تنفيذ التوصيات العالقة منذ أكثر من سنتين (مقارنة لغاية التنفيذ التي حُدّدت بنسبة 93 في المائة). وحافظت المنظمة على هذه الغاية في فترة السنتين 2016-2017.

15- وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء التقدم الصغير المبلغ عنه في ما يتعلق بإفعال توصيات مراجعة مكتب المفتش العام العالقة منذ فترة طويلة والتي تتناول المجالات العالية المخاطر، على الرغم من أن هذه التوصيات ما زالت تعتبر ذات صلة، وشجعت اللجنة الإدارة على تركيز المزيد من الأهمية على تحسين معدل تنفيذ توصيات مراجعة مكتب المفتش العام، ولاسيما تلك المتعلقة بالمخاطر العالية.

16- وتابعت اللجنة سياسة التصعيد الخاصة بمكتب المفتش العام، والتي تتطلب اتصالات إضافية مع الإدارة العليا عند اقتراب موعد الإجراءات/التوصيات المتفق عليها، أو انتقالها إلى حالة عدم التنفيذ منذ وقت طويل. وتستكمل هذه الخطوات تلك الخطوات التي نفذها مكتب المفتش العام عام 2015 بما يتيح إجراء تحديث مباشر وفي الوقت الملائم لقاعدة بياناته بشأن التوصيات/الإجراءات من جانب الخاضعين للمراجعة قبل التقييم الذي يجريه بنفسه كل ستة أشهر. وتلاحظ اللجنة بارتياح أن المدير العام قد تناول مسألة ضرورة تنفيذ توصيات/إجراءات المراجعة المتفق عليها، من خلال فريق الإدارة العليا الخاص به.

17- ومن بين المجالات الهامة التي ما زالت فيها توصيات سابقة عالقة (والتي يرد وصف إضافي لها في التقرير السنوي لمكتب المفتش العام لسنة 2016، مع معلومات عن الحالة توقّرها إدارة المنظمة)، ما يلي:

- تنفيذ إطار لإدارة استمرار الأعمال على نطاق المنظمة؛
- وضع ممارسات رصد أقوى في المقرّ الرئيسي للعمليات في المكاتب الميدانية؛
- تعزيز الرصد لمتطلبات البنية التحتية والإجراءات في ما يتعلق بالاستجابة إلى معايير السلامة.

باء - توصيات المراجعة الخارجية

18- في عام 2016، واصلت اللجنة إجراء استعراض رسائل الإدارة وتقاريرها بشأن المراجعة الخارجية. وطلبت إلى الإدارة أن توفّر معلومات أكثر تكاملاً بشأن توصيات المراجعة الخارجية واستجابات الإدارة ذات الصلة والإجراءات المتخذة في هذا الصدد. ومع الإشارة إلى أن لجنة المالية تقدّمت بطلب مماثل، طلبت اللجنة إلى المراجع الخارجي أن يتبادل معها أي تقارير حالة في المستقبل بدءاً من استجابات الإدارة للتقرير المطوّل لعام 2015، والتي أُعدت لرفعها إلى اجتماع لجنة المالية الذي انعقد في نوفمبر/تشرين الثاني 2016.

جيم - سياسات المساءلة والرقابة الداخلية

19- ورحبت اللجنة بإطار الرقابة الداخلية، المستند إلى النموذج الذي وضعته لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريداوي، الذي تمت الموافقة عليه وتم إصداره في أبريل/نيسان 2016. وتتطلع اللجنة إلى الحصول على معلومات بشأن تنفيذ إطار الرقابة الداخلية في عام 2015.

20- وشجعت اللجنة الإدارة على نشر سياسة مكافحة الغش والفساد على نطاق أوسع داخل المنظمة عقب إقرارها من جانب المدير العام. وأعربت اللجنة عن ارتياحها إزاء تعيين وصي عن السياسة في نوفمبر/تشرين الثاني 2016.

دال - التركيز على النتائج

21- إقراراً منها بكونها جهود في الأجل الطويل، أعادت اللجنة التأكيد على أهمية إضفاء الطابع المؤسسي بالكامل على الإدارة المستندة إلى النتائج، وإدارة المخاطر المؤسسية، وإدارة الأداء، بحيث يتم الحصول على المنافع المتوقعة من نهج أكثر تركيزاً على النتائج إزاء الإدارة والمساءلة، والمحافظة عليها. ورحبت بالإجراءات الإضافية التي عرضتها الإدارة في اجتماعاتها المنعقدة عام 2016، وبالاستنتاجات الإيجابية التي خلص إليها استعراض مكتب المفتش العام للتنفيذ الأولي للإطار الاستراتيجي الجديد، وأقرت المجالات المحددة للتركيز عليها. وتشجع اللجنة على مواصلة تطوير إدارة المخاطر المؤسسية على نحو أكبر في المنظمة، التي رغم التقدم المحرز في عام 2016 بالنسبة إلى وضع نظرة مؤسسية للمخاطر كما تلاحظها سياسة إدارة المخاطر المؤسسية، لا تزال عند مستوى منخفض من النضج.

هاء - إدارة الموارد البشرية

22- استعرضت اللجنة، في عام 2016، التحديات التي تواجه إدارة الموارد البشرية المتعلقة بمعدلات الشواغر، وتنفيذ سياسة التنقل، وتطوير الموظفين، وتحديث سياسات الموارد البشرية. وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء العدد الكبير من الشواغر في شعبة مكتب الموارد البشرية (25 في المائة في بعض الأحيان خلال العام)، الأمر الذي ينعكس على كفاءة عمليات التوظيف في وحدات أخرى.

23- وأوصت اللجنة بتحسين تدريب الموارد البشرية من غير الموظفين، ولا سيما إدخال تدريبات إلزامية ومرصودة بشأن الشؤون الأخلاقية ومعايير السلوك المتعلقة بمتطلبات الموارد البشرية من غير الموظفين المنوط بها مهام حرجة. سادساً - سياسات وإجراءات المنظمة لمكافحة ممارسات الغش والفساد والتآمر

ألف - العقوبات على الموردين

24- تشير اللجنة مع الأسف أن لجنة العقوبات على الموردين لم تكن تعمل خلال النصف الثاني من عام 2016. وتتطلع اللجنة إلى التفاعل الجيد مع لجنة توقيع العقوبات على المتعاقدين المتحددة في عام 2017.

باء - تحديث سياسة المنظمة بشأن مكافحة الغش

25- رحّبت اللجنة بالتحديث الذي أُجري عام 2015 لسياسة المنظمة بشأن الغش وإساءة استخدام موارد المنظمة، والتي أسدت لها المشورة في السنة السابقة. وأعربت اللجنة عن ارتياحها إزاء الإشارة أنه تم تعيين وصي عن السياسة على مستوى نائب المدير العام، وتتطلع إلى خطط التنفيذ. وسيساهم ذلك في تأييد نشر وتنفيذ هذه السياسة.

جيم - حماية المبلّغين عن المخالفات

26- تعتبر اللجنة أن الثقة بأنه سيتم معالجة الادعاءات على نحو ملائم، وحماية مقدمي الشكاوى من أي أعمال تأرية تشكّل عنصراً أساسياً في السياسة لتكون مفيدة. وما زالت أغلبية الادعاءات عن سوء التصرف التي يتلقاها مكتب المفتش العام ترد من موظفي المنظمة، وفي حالات قليلة جداً (ثلاث حالات) في عام 2016، حيث أعرب مقدمو الشكاوى عن قلقهم إزاء أعمال تأرية، استجابت المنظمة لهذا القلق على نحو ملائم وسريع.

دال - مكتب الشؤون الأخلاقية

27- وتوصي اللجنة بمراجعة دمج وظيفتي المسؤول عن الشؤون الأخلاقية وأمين المظالم، وهو ليس من أفضل الممارسات ويخلق تضاربات كامنة في المصالح. واستعرضت اللجنة سير عمل مكتب الشؤون الأخلاقية وأعربت عن قلقها إزاء النقص في عدد موظفي المكتب، واقترحت أن تقوم الأمانة بمراجعة هيكله.

سابعاً - فعالية وظائف مكتب المفتش العام

28- يتمثل جزء هام من ولاية اللجنة في توفير ضمانات مستقلة وموضوعية حول وظائف المراجعة الداخلية، والتفتيش والتحقيق. واستناداً إلى المعلومات التي وقّرها مكتب المفتش العام، ومتابعة نتائج عمليات التقييم الخارجي الماضية لجودة وظيفتي المراجعة والتفتيش، والنتائج الإيجابية لبرنامج مكتب المفتش العام الأخير لتحسين ضمان جودة الرقابة الداخلية والإحاطة التي قدمتها إدارة المنظمة والمراجع الخارجي، ترى اللجنة أن مكتب المفتش العام يقدم خدماته بصورة مناسبة وفعالة، بما في ذلك تنفيذ عملية لاستمرار التحسين.

ألف - ضمان المراجعة بالاستناد إلى المخاطر

29- تقيّم اللجنة بانتظام منهجية مكتب المفتش العام في التخطيط بالاستناد إلى المخاطر. ويساعد النهج القائم على المخاطر في الحرص على أن تركز ضمانات مكتب المفتش العام ومشورته على مجالات هامة في المنظمة، على أساس منهجي، وترى اللجنة أن ذلك مُثبت في المواضيع التي رفع مكتب المفتش العام تقارير عنها خلال العام. وأشارت اللجنة إلى أنه بحلول نهاية عام 2016، حقق المكتب جزءاً كبيراً من تغطيته المقررة للمراجعة لفترة السنتين، كما يشير إليه تقرير المراجعة السنوي لمكتب المفتش العام لعام 2016، رغم الشواغر في مناصب المراجعين خلال العام وترحيل بعض التقارير إلى عام 2017. وعبرت اللجنة عن تقديرها لجهود التعاون بين مكتب المفتش العام وجهاز المراجعة الخارجية والتقييم عام 2016 من أجل تشجيع التآزر والتغطية الفعالة من حيث الكلفة للضمانات.

باء - وظائف التفتيش

30- تعرب اللجنة عن تقديرها للجهود التي بذلتها وحدة التفتيش خلال عام 2016 لإدارة الحالات المحالة إليها، وتلبية الحاجة إلى مدخلات سياساتية على الرغم من شواغر في مناصب المفتشين. وتشير اللجنة إلى أنه في نهاية عام 2016، لم تكن الخطوط التوجيهية بشأن التحقيقات الإدارية الداخلية قد صدرت بعد.

جيم - الكشف عن تقارير مكتب المفتش العام

31- في أبريل/ نيسان 2011، وافق مجلس المنظمة على سياسة الكشف عن تقارير مكتب المفتش العام التي تمكن الممثلين الدائمين أو من ينوب عنهم، من الاطلاع في موقع المكتب على تقارير المراجعة الداخلية وتقارير الدروس المستفادة من التحقيقات. وجرى تمديد السياسة لعام 2013 بحيث توفر إمكانية الاطلاع على التقارير عبر توصيل آمن على الإنترنت. وقد كان هذا الأسلوب المطلوب في جميع الحالات منذ ذلك الحين. ورحبت اللجنة بالتنفيذ السلس للسياسة من قبل مكتب المفتش العام، حيث تمت تلبية جميع الطلبات وفقاً لما نصت عليه السياسة ضمن الفترات الزمنية الملحوظة. ولم تبرز أي حالة لتقارير حُجبت كما ظهرت حالة واحدة فقط لتقرير جرى تنقيحه، لإزالة معلومات سرية منه بشأن طرف ثالث.

دال - التوظيف والميزانية في مكتب المفتش العام

32- أشارت اللجنة إلى أن مكتب المفتش العام كان استباقياً في إدارة ميزانيته، من خلال استخدام الاستشارات لملاء الشواغر وتوفير مزيد من الخبرة الفنية، بهدف ضمان تغطية المراجعة وتلبية متطلبات حالات التفتيش رغم الشواغر في مناصب الموظفين. وأنهى مكتب المفتش العام السنة بفائض طفيف متوقع ولم تُرفع أي شواغل متصلة بالميزانية إلى انتباه اللجنة خلال العام.

33- وفي نهاية عام 2016، كان في مكتب المفتش العام ستة مناصب شاغرة (منصبان من الفئة الفنية ف-4، ومنصب من الفئة الفنية ف-3، ومنصب من الفئة الفنية ف-2، ومنصب من فئة الخدمة العامة 6، ومنصب من فئة الخدمة العامة 5) في وظائف المراجعين القائمة في الأقاليم وفي المقر الرئيسي. وقد استكملت عملية الاختيار لمنصبي ف-3 وف-2 وكان من المتوقع أن ينضم شاغلو هاتين الوظيفتين إلى مكتب المفتش العام في أوائل عام 2017. وكانت عملية التوظيف للوظائف الشاغرة المتبقية مستمرة.

هاء - استقلالية مكتب المفتش العام

34- قدمت اللجنة تعليقاتها في ما يتعلق بعملية اختيار المفتش العام الجديد، التي استكملت في مايو/ أيار 2016. ووفرت الفترة الانتقالية ما بين رحيل المفتش العام السابق ووصول الجديد، فرصة للجنة للنظر في ترتيبات تضمن استقلالية هذه الوظيفة. وتوصي اللجنة أن يتم منح مسؤوليات مؤقتة، في غياب المفتش العام، إلى كبير الموظفين في مكتب المفتش العام، من أجل الحفاظ على الاستقلالية وتجنب تضارب محتمل في المصالح. وعلاوة على ذلك، توصي اللجنة بترك ترتيبات سفر المفتش العام لتقدير المفتش العام بشأن المسائل الموضوعية بموجب قواعد السفر المعمول بها في منظمة الأغذية والزراعة.

ثامناً - حالة توصيات السنة السابقة

35- استعرضت اللجنة حالة تنفيذ التوصيات الثماني التي وردت في تقاريرها السنوية السابقة، مع الأخذ في الاعتبار التحديثات الإضافية التي وقّرها كلٌّ من الإدارة ومكتب المفتش العام للجنة. وكما يشير إليه الملحق 3، تعتبر اللجنة أنه جرى تنفيذ أربع توصيات نظراً إلى أن الإجراءات تُحصل الآن على أساس مستمر، وأن التوصيات الأخرى قيد التنفيذ، وهذا أمر سوف تواصل اللجنة رصده خلال عام 2017.

تاسعاً - شكر وتقدير

36- تشيد اللجنة بالتعاون الجيد والمساعدة المقدمة من الإدارة، ومن المفتش العام وموظفيه، وغيرهم من موظفي منظمة الأغذية والزراعة والمراجع الخارجي الذي قدّم معلومات خلال اجتماعاتها التي عُقدت خلال عام 2016.

الملحق 1

بناءً على توصية صادرة عن المراجع الخارجي السابق ووفقاً لالتزام المنظمة أمام الدورة المائة للجنة المالية، أنشأ المدير العام لجنة المراجعة في المنظمة في أبريل/نيسان 2003. ومنذ إنشاء اللجنة وحتى نهاية العام 2007، ضمت اللجنة في صفوفها مزيجاً من الأعضاء الداخليين والخارجيين. وفي يناير/كانون الثاني 2008، باتت عضوية اللجنة تقتصر فقط على الأعضاء الخارجيين. ويرد تشكيل اللجنة واختصاصاتها في المرفق جيم من القسم 146 لدليل التعليمات الإدارية.

ووفقاً لخطة العمل الفورية لتجديد المنظمة (2009-2011) التي اعتمدها المؤتمر في دورته (الاستثنائية) الخامسة والثلاثين، فإن "لجنة المراجعة (أ) سيعينها المدير العام وستكون مؤلفة من أعضاء جميعهم من الخارج ويوافق عليهم المجلس بناءً على توصية المدير العام ولجنة المالية" (خطة العمل الفورية 2-92). وقد تم أول تعيين بموجب هذا النظام في العام 2010 كما أن التحديث الذي أُجري في عام 2013 لاختصاصات اللجنة يعكس هذا الأمر.

وتتألف اللجنة من خمسة أعضاء. وظلت وظيفة واحدة شاغرة طوال عام 2016، بعد استقالة الرئيس السابق للجنة في عام 2015. وكان تشكيل اللجنة لعام 2016 على النحو التالي:

الأعضاء: السيدة L. Lesetedi (الرئيسة)

السيد J. M. Portal

السيدة E. Quinones

السيد V. Liengsiriwat

الأمين (بحكم منصبه) المفتش العام

الملحق 2

من القسم 146 من دليل التعليمات الإدارية - المرفق جيم
لجنة المراجعة في منظمة الأغذية والزراعة
الاختصاصات

1- الغرض	
1-1	تعمل لجنة المراجعة كفريق استشاري مكوّن من خبراء لمساعدة المدير العام في تدابير الرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر، ورفع التقارير المالية والمراجعة الداخلية، ومهام التفتيش والتحقيق على مستوى الفاو. وتقدّم لجنة المراجعة مشورتها بشأن هذه القضايا مع مراعاة اللوائح والقواعد المالية فضلاً عن السياسات والإجراءات المطبقة على المنظمة وبيئة عملها.
2-1	تقدم لجنة المراجعة معلومات إلى الأجهزة الرئاسية في تلك المجالات من خلال تقاريرها السنوية التي تتيحها، ويقوم الرئيس أو أي عضو آخر يتمّ تعيينه بتقديم هذا التقرير مباشرة إلى لجنة المالية.
3-1	وفي ما يتعلق بالمراجعة الداخلية وبالتفتيش والتحقيق، تعمل اللجنة بصفة استشارية لدى مكتب المفتش العام. وبموجب ذلك، تساعد المفتش العام في كل ما يتعلق بالجودة المتواصلة لأداء المكتب.
2- المسؤوليات	
1-2	تقوم اللجنة بالاستعراض وتقديم المشورة إلى المدير العام بشأن:
	(أ) السياسات التي تؤثر تأثيراً كبيراً على قضايا المحاسبة والتقارير المالية والرقابة المالية للمنظمة بما يشمل الاعتبارات التالية:
	(1) الكشوف المالية للمنظمة ونتائج عمليات المراجعة الخارجية للكشوف المالية بحسب ما هي موثقة في رأي المراجع وفي رسائل المراجع الخارجي إلى الإدارة؛
	(2) الترتيبات الخاصة بالمراجع الخارجي للمنظمة وتطبيقها؛
	(3) سياسات المنظمة في مجال المحاسبة والإدارة المالية وحالة مشاريع التحسين التي تتعلق بالأنظمة المالية ورفع التقارير المالية؛
	(ب) الرقابة الداخلية للمنظمة واستراتيجية إدارة المخاطر وإطار العمل والعمليات في ضوء المخاطر الهامة التي تواجهها المنظمة، بما يشمل مراعاة النقاط التالية:
	(1) مشاريع تحسين المنظمة التي تتعلق بالرقابة الداخلية وبيادارة المخاطر؛
	(2) نتائج تغطية المراجعة الداخلية والخارجية للمنظمة وحالة التوصيات المنبثقة عن عمليات المراجعة الداخلية والخارجية.

<p>(ج) سياسات المنظمة لمكافحة ممارسات الغش والفساد والتآمر لدى موظفيها والأطراف الخارجية بما في ذلك الاستخدام غير المناسب لموارد المنظمة والتدابير التي تتيح للموظفين والأطراف الخارجية بأن يعبروا عن مخاوفهم، في إطار سري، من أي ممارسات خاطئة في الإدارة وفي إجراء العمليات.</p>
<p>(د) فعالية وكفاءة مهام المراجعة الداخلية والتفتيش والتحقق لمكتب المفتش العام والالتزام بميثاق مكتب المفتش العام، والخطوط التوجيهية المتعلقة بالتحقيقات الإدارية الداخلية والمعايير الدولية للمراجعة والتحقيق الداخليين بما في ذلك الاعتبارات التالية:</p> <p>(1) الدور المستقل للمفتش العام ومكتبه؛</p> <p>(2) كفاية الموارد المتاحة لمكتب المفتش العام كي يلبى احتياجات المنظمة؛</p> <p>(3) آليات مكتب المفتش العام لضمان الجودة ونتائج استعراضات ضمان الجودة الداخلية والخارجية؛</p> <p>(4) ملاءمة التغطية المرتقبة والحالية للمراجعة الداخلية مع المراعاة الواجبة لتغطية المراجعة الخارجية، من أجل ضمان تأكيد مكتب المفتش العام على المجالات عالية المخاطر؛</p> <p>(5) تقارير المراجعة الصادرة عن مكتب المفتش العام وحالة تنفيذ التوصيات من قبل المنظمة؛</p> <p>(6) نتائج التحقيق التي تتعلق بالحالات المفترضة أو الفعلية لسوء الإدارة والمخالفات والغش وحالة الإجراءات التي تتخذها المنظمة بشأن هذه النتائج؛</p> <p>(7) التقارير الربع سنوية والسنوية لمكتب المفتش العام.</p>
<p>2-2 تضع اللجنة خطة سنوية لضمان المعالجة الفعالة لمسؤوليات اللجنة وأهدافها المعلنة لتلك الفترة.</p>
<p>2-3 تقدم تقريراً سنوياً عن أنشطتها إلى المدير العام الذي يقوم بدوره بتزويد اللجنة المالية للمنظمة بنسخة منه، بالإضافة إلى أي تعليقات إضافية يرغب المدير العام في إبدائها بشأنه.</p>
<p>3- الصلاحيات</p>
<p>1-3 تتمتع لجنة المراجعة بالصلاحيات التالية:</p> <p>(أ) الحصول على كل المعلومات الضرورية والتشاور مباشرة مع المفتش العام وموظفيه؛</p> <p>(ب) الاطلاع على كل التقارير ووثائق العمل الصادرة عن مكتب المفتش العام؛</p> <p>(ج) التماس أية معلومات تحتاجها من أي موظف، ومطالبة جميع الموظفين بالتعاون بشأن أي طلب تتقدم به اللجنة؛</p> <p>(د) الحصول على المشورة الفنية المستقلة وضمان حضور أشخاص خارجيين من أصحاب التجارب والخبرات المفيدة إذا كان ذلك ضرورياً.</p>

4- العضوية	
1-4	تتألف اللجنة من خمسة أعضاء خارجيين ومن أمين بحكم منصبه. ويعيّن المدير العام كل الأعضاء والأمين.
2-4	تتم الموافقة على عضوية اللجنة من قِبل المجلس بناءً على توصية المدير العام ولجنة المالية.
3-4	ويتم اختيار الأعضاء على أساس مؤهلاتهم كفنيين رفيعي المستوى في مجال المراجعة و/أو التفتيش. ولدى اختيارهم يجب مراعاة التمثيل الجنساني والجغرافي في اللجنة.
4-4	يُعتبر الأعضاء مستقلين عن أمانة المنظمة وعن المدير العام. ولا يتم تعيين الأعضاء السابقين لدى أمانة المنظمة في لجنة المراجعة ضمن فترة الستين التي تعقب انتهاء تلك المسؤوليات.
5-4	يؤدي الأعضاء عملهم بصفتهم الشخصية ولا يجوز أن يمثلهم أعضاء مناوبون.
6-4	تنتخب اللجنة رئيسها من ضمن أعضائها.
7-4	يعمل الأعضاء لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدة أقصاها ثلاث سنوات إضافية بعد انتهاء مدة الولاية الأولى، وفقاً لما يريته المدير العام. وتقسّم مدة ولايات الأعضاء قدر المستطاع إلى مراحل بهدف تأمين الاستمرارية، ويكون التجديد رهن التقدير الإيجابي لمساهمة العضو المعيّن خلال مدة ولايته الأولى.
5- الأمانة	
1-5	يُعتبر أمين لجنة المراجعة المفتش العام بحكم منصبه وهو يرفع تقاريره مباشرة إلى الرئيس حول الشؤون التي تتعلق بعمل لجنة المراجعة. أما مكتب المفتش العام فيؤقّر دعم الأمانة للموظفين.
6- الاجتماعات	
1-6	يمكن أن تجتمع اللجنة ثلاث مرات على الأقل في السنة وفقاً لما يريته رئيسها. وبمقدور الرئيس أن يدعو إلى عقد اجتماعات إضافية إذا ما رأى ذلك مناسباً. ويتمتع المدير العام أو المفتش العام أو المراجع الخارجي بالحق في أن يطلب إلى رئيس اللجنة توجيه الدعوة لعقد اجتماعات إضافية إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك.
2-6	يتم إخطار أعضاء لجنة المراجعة بالاجتماعات عادةً قبل 10 أيام عمل على الأقل من انعقادها.
3-6	يوافق الرئيس على جدول أعمال مؤقت للاجتماعات ينبغي توزيعه إلى جانب الدعوات.
4-6	يتم إعداد الوثائق الداعمة من قِبل الرئيس أو أمانة لجنة المراجعة بناءً على تعليمات الرئيس أو على مبادرة الأمين. ويمكن أيضاً تقديم الوثائق من قِبل المراجع الخارجي أو، بموافقة الرئيس، عن طريق الإدارة أو اللجان الأخرى للمنظمة. وتستخدم الوثائق والمواد الإعلامية التي تُوزَع لتنظر فيها لجنة المراجعة فقط لهذه الغاية، وتُعامل على أنها سرية.
5-6	من المفترض أن يشارك الأعضاء الخمسة جميعاً في كل اجتماع للجنة، على أن الاجتماعات يمكن أن تعقد بنصاب مؤلف من ثلاثة أعضاء. ولا يتمتع أمين الاجتماع بحق التصويت. وتُنخذ قرارات لجنة المراجعة عادة بالتوافق

في الآراء، ولكن بحال تعذر ذلك فُتخذت بغالبية أصوات الأعضاء الحاضرين الذين أدلوا بأصواتهم. وفي حال تعادل الأصوات، يكون للرئيس الصوت المرجح.
6-6 يجوز للرئيس أو لأعضاء آخرين المشاركة في اجتماع عبر الهاتف أو الفيديو وخلال ذلك الوقت يتم إحصاء عددهم بغية تحديد النصاب.
6-7 في حال لم يتمكن الرئيس من حضور اجتماع ما، ينتخب الأعضاء الآخرون رئيساً بالنيابة لذلك الاجتماع من بين الأعضاء الحاضرين.
6-8 يجوز للرئيس بأن يدعو مكتب المفتش العام أو أي موظف آخر من المنظمة أو المراجع الخارجي لحضور الاجتماعات.
6-9 يجوز للجنة المراجعة أن تقرر الاجتماع في جلسة مغلقة بين فترة وأخرى بحسب ما تقرره اللجنة أو في جلسات خاصة مع الأمين أو مع ممثلين عن الإدارة أو ممثل المراجع الخارجي.
6-10 يتم إعداد محضر بكل اجتماع تحفظه الأمانة. وتستعرض لجنة المراجعة مشروع المحضر بالمراسلة وتعتمد هذا المحضر رسمياً في اجتماعها التالي.
6-11 يتشارك المدير العام والديوان وموظفو مكتب المفتش العام مداورات لجنة المراجعة ومحاضر اجتماعاتها، ولكنها تُعتبر سرية ما لم يقرر الرئيس غير ذلك. وقد يوافق الرئيس على تشارك كامل المحاضر أو الأجزاء ذات الصلة منها مع كبار المدراء الآخرين في المنظمة أو قد يطلب من الأمانة أن تقدم موجزاً عن القرارات وذلك لغاية المتابعة من قبل كبار المدراء في المنظمة.
7- تضارب المصالح
7-1 قبل تعيينهم، يقدم الأعضاء الجدد تصريحاً بتضارب المصالح. وحين ينشأ تضارب مصالح فعلي أو محتمل، يتم الإعلان عن المصلحة ما يؤدي إلى إعفاء العضو أو الأعضاء من المشاركة في المناقشة أو إلى منعهم من التصويت على المسألة. وفي هذه الحالة يستوجب تكوين نصاب من بقية الأعضاء للنظر في هذه المسألة.
8- مسؤوليات والتزامات الأعضاء
8-1 يعمل الأعضاء بصفة مستقلة غير تنفيذية لدى أداء دورهم الاستشاري في لجنة المراجعة. وبالتالي لا يُعتبر الأعضاء مسؤولين شخصياً عن القرارات التي تتخذها لجنة المراجعة مجتمعةً.
8-2 ينال أعضاء لجنة المراجعة تعويضاً عن أي إجراءات تُتخذ ضدهم نتيجة للأنشطة التي يؤديها أثناء عملهم في لجنة المراجعة، طالما أن هذه الأعمال قد أدت بنية حسنة.
9- رفع التقارير
9-1 ترفع اللجنة تقاريرها إلى المدير العام وتوجه كل التقارير إليه. وتعدّ لجنة المراجعة تقريراً سنوياً بشأن عملها للمدير العام فيُقدّم إلى لجنة المالية كل سنة مشفوعاً بأي تعليقات صادرة عن المدير العام. ويتضمن التقرير تقييماً ذاتياً

<p>سنوياً لعمل اللجنة. ويُدعى رئيس لجنة المراجعة، أو عضو آخر، حسبما تقرر اللجنة، إلى لجنة المالية لعرض التقرير السنوي للجنة.</p>
<p>9-2 يتواصل الرئيس مع جهة الاتصال المعينة من قبل المدير العام بشأن نتائج مداوات اللجنة فضلاً عن المسائل المقبلة التي تتعلق بمجال عملها.</p>
<p>10- الأجر وتعويض التكاليف</p>
<p>10-1 لا يتقاضى الأعضاء أي أجر من المنظمة على أية أنشطة يقومون بها في إطار عضويتهم في لجنة المراجعة. وتقوم المنظمة بتعويض أية تكاليف تتعلق بالسفر والإقامة يتكبدها أعضاء اللجنة بالضرورة لدى مشاركتهم في اجتماعات اللجنة.</p>
<p>11- الاستعراض الدوري للاختصاصات</p>
<p>11-1 تستعرض اللجنة دورياً ملاءمة اختصاصاتها، مع اقتراح تغييرات على المدير العام للموافقة عليها حيثما كان ذلك مناسباً.</p>

الملحق 3

تعليقات الإدارة/مكتب المفتش العام	تصنيف الحالة ¹	الوحدة المسؤولة	الفقرة المرجعية في تقرير لجنة المراجعة في المنظمة	التوصية
<p>لا يوجد تغيير في الرّد. سوف يعالج نائب المدير العام/ مكتب المدير العام المساعد - إدارة الخدمات المؤسسية والموارد البشرية والشؤون المالية /شعبة تكنولوجيا المعلومات حوكمة الترتيبات الداعمة كجزء من مشروع خارطة الطريق لمرفق الإنفاق الرأسمالي في تخطيط الموارد في المؤسسة الذي من المتوقع أن يبدأ في وقت قريب. ويتوفر في مركز الخدمات المشتركة وفي شعبة تكنولوجيا المعلومات اتفاقات بشأن مستوى الخدمات لدعم إدارة مخاطر النظام العالمي لإدارة الموارد. وسوف تُضاف اتفاقات خدمات أخرى تغطي الإطار الإجمالي لدعم الأداء (مثل المكاتب الميدانية) عام 2016 كجزء من نموذج الدعم. وفي ما يتعلق بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، أُنجزت المنظمة بنجاح مجموعتين من الكشوفات المالية الممثلة لهذه المعايير لعامي 2014 و2015. وأما بالنسبة إلى تحديد ترتيبات فعالة للدعم والحوكمة على المدى البعيد فيما خص نظام تخطيط الموارد في المنظمة، يشير مكتب المفتش العام إلى أنه في سبتمبر/أيلول 2015، وافق كل من مجلس إدارة الإنفاق الرأسمالي والمدير العام على تخصيص مبلغ 300.000 دولار أمريكي للمبادرة بعنوان "تقييم نظام تخطيط موارد المنظمة</p>	<p>قيد التنفيذ</p>	<p>نائب المدير العام/مكتب المدير العام المساعد - إدارة الخدمات المؤسسية والموارد البشرية والشؤون المالية/شعبة تكنولوجيا المعلومات</p>	<p>الفقرة 20 من تقرير عام 2013</p>	<p>1- تمنح الإدارة الأولوية لتنفيذ التوصيات الواردة في تقارير [مراجعة مكتب المفتش العام] من أجل إدارة مخاطر النظام التي تم تحديدها ما بعد التعميم والمخاطر المتعلقة بمشاريع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وضمان أن تقوم المنظمة وبكفاءة بإعداد كشوفات مالية تمثل لتلك المعايير.</p>

¹ لغرض تقييم حالة التوصيات، تقرّر لجنة المراجعة في المنظمة فئات "نُفذت"، "قيد التنفيذ"، إجراء متّفق عليه إنما معلق" و"غير متفق عليه".

تعليقات الإدارة/مكتب المفتش العام	تصنيف الحالة ¹	الوحدة المسؤولة	الفقرة المرجعية في تقرير لجنة المراجعة في المنظمة	التوصية
<p>وخارطة الطريق ذات الصلة"، والتي سوف تقوم، من بين أمور أخرى، بتقييم النموذج العالمي لدعم عملية تخطيط الموارد في المؤسسة ومراجعة الترتيبات الحالية في مجال الحوكمة من أجل إدارة مخاطر النظام وغيرها من نظم تخطيط الموارد في المؤسسة، كما يوصي به مكتب المفتش العام. ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من هذه الاستشارة بحلول منتصف عام 2017.</p>				
<p>عززت المنظمة بشكل كبير، منذ التقرير الأخير، توجيهها وإشرافها في ما يتعلق بالأداء والضوابط الداخلية، ولا سيما في المكاتب الميدانية. ويمكن اعتبار الحوافز على أنها التوجيه الأفضل المقدم والنتائج عن عملية إعداد التقرير التي توفر التعليقات إلى مدراء المكاتب الميدانية من حيث الدروس المستفادة وأفضل الممارسات. وتسهل هذه بدورها أداء المكاتب. وترتبط العوامل المثبطة أساساً بالعناصر السلبية التي يتم التقاطها الآن كجزء من عملية تقييم الأداء، ويمكن أن تؤثر على القرار بشأن تمديد العقود (زيادة المساءلة). وترد أدناه بعض تفاصيل جانبيين من الجوانب الواردة في التوصية (أي الأداء والرقابة الداخلية). وفي ما يتعلق بالأداء على وجه التحديد: للتركيز على أهداف الأداء لممثليات المنظمة، أنشأ مكتب دعم اللامركزية ومكتب الموارد البشرية مكتبة من عينات من الأهداف</p>	تُقدت	نائب المدير العام/ مكتب دعم اللامركزية	الفقرة 22 من تقرير عام 2013	-2 تنظر المنظمة في المزيد من الحوافز والمعوقات المتعلقة بالإدارة الإقليمية والقطرية من أجل تحسين الأداء والرقابة الداخلية.

تعليقات الإدارة/مكتب المفتش العام	تصنيف الحالة ¹	الوحدة المسؤولة	الفقرة المرجعية في تقرير لجنة المراجعة في المنظمة	التوصية
<p>والمؤشرات مصممة خصيصاً لممثلي المنظمة. وقدم نظام تقييم وإدارة الأداء لعام 2016 استعراضاً في منتصف العام للممثلين. وبالإضافة إلى ذلك، في إطار الإعداد للتمديد في نهاية العام لممثلي المنظمة، تشارك مكتب دعم اللامركزية مع المكاتب الإقليمية بلوحة لتقييم الأداء تقيس بشكل موضوعي المؤشرات التي هي جزء من عملية نظام تقييم وإدارة الأداء.</p> <p>وفي ما يتعلق بالضوابط الداخلية على وجه التحديد: تم تطوير إطار الرقابة الداخلية وعرضه على لجنة المالية (FC 161/16).</p> <p>وتم توزيع نموذج خطة منع الغش، المبنية على التعميم الإداري رقم 08/2015، والسياسة ضد الغش والممارسات الفاسدة الأخرى، على المكاتب الميدانية في عام 2016.</p> <p>وحشد مشروع بقيادة مكتب الاستراتيجية والتخطيط لتصميم ونشر إجراءات للرقابة الداخلية على إعداد التقارير، مما أدى إلى بيان بشأن الرقابة الداخلية لمراقبة الكشوف المالية لعام 2017.</p> <p>وتعزز الخطوط التوجيهية لإعداد التقارير السنوية القطرية للمنظمة تدريجياً من التركيز في الجزء 3 على المساءلة والرقابة الداخلية، مما يؤدي في عام 2017 إلى تسهيل نصح رفع التقارير لممثليات المنظمة وتنسيق عملية إعداد التقارير السنوية مع الإبلاغ عن</p>				

تعليقات الإدارة/مكتب المفتش العام	تصنيف الحالة ¹	الوحدة المسؤولة	الفقرة المرجعية في تقرير لجنة المراجعة في المنظمة	التوصية
<p>الضوابط الداخلية. وقد وافقت اللجنة التوجيهية المعنية بالضوابط الداخلية للمنظمة في ديسمبر/كانون الأول 2016.</p> <p>وستبدأ جهود التوعية والتدريب، بما في ذلك استبيان بشأن الضوابط الداخلية سيتم استخدامه لإعداد التقارير في عام 2017، خلال الربع الثاني من عام 2017، وستستمر طوال عام 2017. وتوفر الوثيقة FC157/15 تقريراً مرحلياً بشأن المساءلة والرقابة الداخلية. وقد صدرت سياسة المساءلة في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2014. وهي تحدد المعلمات والأهداف الأساسية للرقابة الداخلية. وسيدعم استكمال إطار الرقابة الداخلية تنفيذ سياسة المساءلة، بما في ذلك بالنسبة لشبكة المكاتب الميدانية.</p>				
<p>ردّ شعبة الشؤون المالية: هذا التقرير هو الممارسة الحالية للمنظمة، ويتم تقاسم تقرير عن الاستثمارات إلى لجنة المالية في كل دورة ربيع.</p>	<p>إجراء متفق عليه إنمّا معلق</p>	<p>شعبة الشؤون المالية</p>	<p>الفقرة 13 من تقرير عام 2015</p>	<p>3- وأوصت اللجنة بأن تستعرض لجنة المالية تقاريرها عن الاستثمار، وبخاصة التقارير المقدمة إلى الأجهزة الرئاسية، بحيث يظهر أداء الاستثمار التفصيلي، مع العلامات القياسية المتصلة به، بشكل واضح ومنفصل عن نتائج المحاسبة التي تتأثر بالتغيرات في معدلات الصرف. ولا تبيّن التقارير الحالية على نحو كاف أداء الاستثمار الذي تحقّق.</p>

تعليقات الإدارة/مكتب المفتش العام	تصنيف الحالة ¹	الوحدة المسؤولة	الفقرة المرجعية في تقرير لجنة المراجعة في المنظمة	التوصية
صدرت السياسة مع خطة عمل مكتب المفتش العام لفترة 2016-2017 التي حصلت على موافقة المدير العام. وقام مكتب المفتش العام بمتابعة التوصيات العالقة على النحو المتوخى في السياسة. وأثيرت المسألة أيضاً في اجتماع الإدارة العليا.	تُقدت	مكتب المفتش العام ومكتب المدير العام	الفقرة 16 من تقرير عام 2015	-4 وتوصي اللجنة بأن يبادر كلٌّ من مكتب المفتش العام والإدارة في عام 2016 إلى تنفيذ السياسة التصعيدية الجديدة بشأن التوصيات/الإجراءات المتفق عليها.
صدر إطار الرقابة الداخلية في أبريل/نيسان 2016	تُقدت	مكتب الاستراتيجية والتخطيط مكتب المفتش العام	الفقرة 21 من تقرير عام 2015	-5 لم تستعرض اللجنة بعد إطاراً مقترحاً للرقابة الداخلية، إنما توصي بأن يشكل استكماله عام 2016 فرصةً لتعميم سببسي المساءلة والرقابة الداخلية على جميع موظفي المنظمة
مكتب الموارد البشرية: اتصل مكتب الموارد البشرية بعدة وكالات للأمم المتحدة لمعرفة ما هي الدورات المستخدمة الأكثر شيوعاً بشأن هذا الموضوع، وما إذا كانت هذه الدورات ذات صلة بمنظمة الأغذية والزراعة. والتدريب الأكثر شيوعاً في منظومة الأمم المتحدة هو تدريب "الأخلاقيات والنزاهة في الأمم المتحدة"، وهو إلزامي للموظفين في معظم المنظمات. وقرر مكتب الموارد البشرية استخدام التدريب الحالي، وهو متوفر لجميع الموظفين على منصة you@fao منذ مايو/أيار 2016. ومن المتصور تصميم دورة تعليم إلكتروني بشأن منع الغش والفساد، وإدراجه في الميزانية، في عام 2017.	قيد التنفيذ	نائب المدير العام/ مكتب الموارد البشرية / مكتب الشؤون الأخلاقية	الفقرة 22 من تقرير عام 2015	-6 توصي اللجنة أيضاً بأن تولي المنظمة الاعتبار لتوفير مزيد من التدريب/التوجيه على مكافحة الغش، وعلى السلوك الأخلاقي والمساءلة، وللمدراء على التصرف في مكان العمل ومعالجة النزاعات الإدارية مع الموظفين.

تعليقات الإدارة/مكتب المفتش العام	تصنيف الحالة ¹	الوحدة المسؤولة	الفقرة المرجعية في تقرير لجنة المراجعة في المنظمة	التوصية
<p>أمين المظالم ومكتب الشؤون الأخلاقية:</p> <p>سيتم إرسال رسالة إلى جميع ممثلات المنظمة ومكاتب الاتصال في المنظمة، لشرح كيف يمكن أن يساعد مكتب الشؤون الأخلاقية في زيادة المعرفة ورفع مستوى الوعي حول الشؤون الأخلاقية التنظيمية (فبراير/شباط 2017).</p> <p>وسيتم تقديم طلب إلى جميع مساعدي المدير العام الإقليميين لإعطاء أمين المظالم الفرصة لمخاطبة اجتماعات الإدارات الإقليمية، مما سيجمع بين جميع ممثلات المنظمة، والمدراء الإقليميين الفرعيين، وكبار المدراء الإقليميين.</p> <p>وسيتم عقد اجتماع مع مكتب دعم اللامركزية أقله مرة واحدة في السنة لتبادل المعلومات غير السرية عن حالة المسائل الأخلاقية في المكاتب القطرية، وللتسيق بشأن أفضل السبل لمعالجتها.</p> <p>وسيتم زيادة التعاون مع مكتب المفتش العام لمعالجة القضايا التي تم تحديدها من قبل المراجعين واستخدام الأمثلة التي شارك بها المفتشون لتحسين نوعية حزمة التدريب.</p> <p>ويعتزم مكتب الشؤون الأخلاقية، بالنسبة لعام 2017، أن يقدم دورات تدريبية عبر الفيديو في 15 مكتباً قطرياً، وإجراء دورات تدريبية شخصية في المقر الرئيسي للمنظمة في عشرة</p>				

تعليقات الإدارة/مكتب المفتش العام	تصنيف الحالة ¹	الوحدة المسؤولة	الفقرة المرجعية في تقرير لجنة المراجعة في المنظمة	التوصية
شعب، وإجراء دورات تدريبية شخصية في عشرة مكاتب قطرية.				
تم تأخير تنفيذ هذه التوصية بسبب عدم وجود عمل للجنة توقيع العقوبات على المتعاقدين خلال النصف الثاني من عام 2016. وستقوم اللجنة مع مكتب المفتش العام بمتابعة تنفيذ هذه التوصية في عام 2017.	إجراء متفق عليه إنما معلق	دائرة المشتريات / لجنة العقوبات على الموردين /مكتب المفتش العام	الفقرة 25 من تقرير عام 2015	-7 وتتوقع اللجنة أن يتم بلوغ عدد كبير من حالات حصر الموردين عام 2016، وتوصي بناءً عليه بأن يقوم كل من الإدارة ومكتب المفتش العام باستخلاص الدروس في إطار عمليات الرقابة.
صدرت الخطوط التوجيهية في 15 فبراير/شباط 2017	نُفذت	مكتب المدير العام	الفقرة 31 من تقرير عام 2015	-8 ولم تصدر الخطوط التوجيهية المحدثة بعد لا سيما أن عملية الاستعراض الداخلي قبل صدورها ما زالت عالقة. وتبدي اللجنة قلقها من أن عدم صدور الإجراءات يعرض المنظمة لمخاطر إضافية. لذا، يوصى بقوة بأن تولي الإدارة الأولوية لإنجاز الاستعراضات الداخلية الضرورية وإصدار التحديث بأسرع ما يمكن.